حدوثها ثبت صحة فنائها والا فلا والكرامية وان اعترفوا بحدوث الاجسام قالوا
انها ابدية اذ لو عدمت الاجسام بعد وجودها فعدمها بعد وجودها اما ان يكون
باعدام فاعل معدم او بطريان ضدٍ او بزوال شرط والثلاثة بطل فالقول
بعدم العالم بعد وجوده مح وقد سبق الكلام فيه تقريرا وجوابا والابطال باعادته
وانا قلنا انه لا يجوز ان يعدم بالاعدام لان الاعدام ان كان امرا وجوديا لم يكن ذلك
الوجود عين عدم العالم والا لكان الوجود عين العدم بل غايته انه يقتضي عدم
الجوهر فيكون ذلك اعداما بالضد فيكون هو الامر الثاني لا الاول وان لم يكن
وجوديا كان عدما محضا فيمتنع اسناده الى مؤثر لانه لا فرق في العقل بين ان يقال
لم يفعل البتة وبين ان يقال فعل العدم والا فيكون احد العدمين مخالفا للثاني
فيكون لكل واحد من العدمين تعين وثبوت فيكون للعدم ثبوت هذا خلف
وانما قلنا انه لا يجوز ان يعدم لحدوث الضد لوجهين احدهما ان حدوث الضد
يتوقف على انتفاء الضد الآخر فلو كان انتفاء الضد الآخر معللا لحدوث هذا الضد
لزم الدور وهو مح وثانيهما ان التضاد حاصل من الجانبين فليس انتفاء احدهما
بالآخر اولى من العكس فاما ان ينتفي كل واحد منهما بالآخر وهو مح لان المؤثر في عدم
واحد منهما وجود الآخر والمؤثر حاصل مع الاثر فلو حصل العدمان معا لحصل
الوجودان معا فيكونان موجودين ومعدومين معا وهو مح او لا ينتفي كل واحد
منهما بالآخر فيلزم اجتماع الضدين وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون لزوال الشرط لان

ذلك الشرط

ذلك الشرط لا يكون الا عرضا فيكون الجوهر محتاجا الى العرض وكان ذلك العرض محتاجا
الى الجوهر فيلزم الدور وهو مح اجيب بانه لم لا يجوز ان يعدم باعدام الفاعل قوله
الاعدام اما ان يكون امرا وجوديا او لا يكون قلنا هذا يقتضي ان لا يعدم الشيء
البتة لانه يقال اذا عدم الشيء فهل تجدد فان لم يتجدد امر فلم يعدم وان تجدد
فالمتجدد عدم او وجود ولا جائز ان يكون عدما لانه لا فرق بين ان يقال لم يتجدد
وبين ان يقال تجدد العدم والا فاحد العدمين يخالف الآخر وهو مح وان كان وجودا
كان ذلك حدوثا لوجودٍ اذ لا عدما للوجود الاول سلمنا فساد هذا القسم فلم لا يجوز
ان يعدم بحدوث الضد قوله في الوجه الاول حدوث الحادث يتوقف على عدم
الباقي قلنا لا نم فان عندنا عدم الباقي معلول الحادث والعلة وان امتنع
انفكاكها عن المعلول لكن لا حاجة بها الى المعلول قوله في الوجه الثاني المضادة
مشتركة بين الجانبين قلنا لم لا يجوز ان يكون الحادث اقوى لحدوثه وان كنا
لا نعرف لمية كون الحدوث سببا للقوة سلمنا فساد هذا القسم لكن لم لا يجوز
ان يعدم الجسم لانتفاء الشرط وبيانه ان العرض لا يبقى والجوهر ممتنع الخلو عنه
واذا لم يخلق الله العرض انتفى الجوهر قوله انه يلزم الدور قلنا لم لا يجوز ان يقال
الجوهر والعرض متلازمان وان لم يكن احدهما محتاجا الى الآخر كالمتضايفين
ومعلولي علةٍ واحدةٍ واذا لم يوجد احد المتلازمين عدم الآخر هذا ما
قال الامام في المحصل قال صاحب تلخيص المحصل فيه مذهب الكرامية ان العالم

Copyright © King Saud University